

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فإن أفضل ما يفنى فيه المرء عمره، الاشتغال بالعلم، وأفضل العلوم على الإطلاق ما يتعلق بكتاب الله تعالى.

فشرف العلم بحسب متعلقه، ولهذا كان علم التفسير من أجل وأنفع العلوم التي يشتغل بها المرء، ولما كانت التفاسير كثرت وتنوعت، منها ما هو تفسير بالمأثور عن رسول الله ﷺ وعن صحابته وكبار التابعين، ومنها ما يقوم على الرأي والاجتهاد والاستنباط، وكان التفسير بالمأثور له الصدارة في وجوب العمل به، إذا صح سنده عن رسول الله ﷺ، أو عن صحابته أو عن كبار التابعين، والصدارة للتفسير بالمأثور لتفسير القرآن بالقرآن، ثم تفسيره بالسنة النبوية، ثم تفسيره بأقوال الصحابة، وكبار التابعين، وقد ألف العلماء في هذا النوع تأليف كثيرة كابن جرير، الطبري، وابن أبي حاتم من المتقدمين، والإمام السيوطي من المتأخرين، وغيرهم مما هو كثير، وكان من فضل الله علينا أن هدانا إلى تفسير بالمأثور عن النبي ﷺ، وصحابته وتابعيهم، للإمام العالم العلامة المحدث المفسر «حيدر بن علي بن حيدر القاشي بهاء الدين» الذي عاش خلال القرن الثامن، وقد اعتمد في تفسيره هذا على عشرة من كتب السنة المعتمدة، مثل صحيح أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، وأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، وأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، وأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، وأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأبي عبد الرحمن بن شعيب النسائي،

إضافة إلى ما أخرجه الإمام البغوي، من كتابه: شرح السنة والإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل في مسنده.

وما لم يتحقق روايته عن هؤلاء الأئمة المذكورين، وذكره رزين العبدري في تجريده، ذكره وعبر عنه بقوله روى عن فلان كذا وهذا قليل جداً، وكان من منهجه أنه إذا اتفقت الأئمة المذكورون في حديث، قال متفق عليه، أو قال عن الجماعة، فإن احتاج إلى استثناء واحد أو أكثر من الجماعة استثناءه، فإن إختص الحديث بواحد أو اثنين فصاعداً عبر عنهم بأسمائهم، وقد اعتمد في جميع تراجم السور على تراجم البخاري في صحيحه، وسمى كتابه «المعتمد من المنقول فيما أوحى إلى الرسول ﷺ»، وقد اجتهدنا في تخريج أحاديث هذا الكتاب من مصادرهما، وحاولنا استقصاء تخريجها من مواضعها، وذكرنا ما تكلم عليه أهلها، كحكم الترمذي على أحاديثه، وحكم صاحب الزوائد على أحاديث ابن ماجه، وسكتنا عما سكتوا عليه، وتركنا المجال للباحث فيه، ولم نتعرض للحكم عليه، فطلع هذا الكتاب بحمد الله، كتاباً في التفسير بالمأثور، لم يسبق له مثيل، لاعتماده في تفسيره على هذه الكتب، التي يدور حولها ما صح من السنة عن رسول الله ﷺ، إذ هي معظم السنة الثابتة المتلقاة بالقبول عند الأمة، فكان من حظ هذا التفسير، أن اختصه الله تعالى بما فيها مما يتعلق بالتفسير.

ولقد بقيت علينا آثار قليلة، مما عزاها المفسر للإمام البغوي في شرح السنة، وأخرجناه من كتب أخرى، كالمستدرك للحاكم، ومصابيح السنة للبغوي، والدر المنثور للسيوطي، وجامع الأصول لابن الأثير، ولا سيما ما كان من رواية رزين العبدري.

وقد اجتهدنا في إخراج هذا الكتاب، من خزانات المكتبات إلى أيدي القارئ، ليستفيد منه العالم والمبتدئ، والمفسر والمحدث، والله جل وعلا نسأل أن يجعل عملنا هذا، خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

المحققان

الدكتور محمد ولد سيدي ولد حبيب

الدكتور فيصل بن جعفر بن عبد الله بالي

ترجمة موجزة عن المؤلف

ضنت كتب التراجم بالترجمة لهذا العالم الجليل الذي عاش وسط القرون النيرة فلم نجد من تكلم عنه إلا النزر القليل وربما كتبوا عنه شيئاً غير صحيح كما فعل صاحب هدية العارفين الحاجي خليفة حينما ذكر حيدر بن علي بن حيدر العلوي الحسيني الآملي الطبري القاشي الشيعي خلط بينه وبين مفسرنا «بهاء الدين حيدر بن علي بن حيدر القاشي» وجعلهما شيئاً واحداً وخلط بين مؤلفاتهما وتابعه في ذلك الزركلي في الأعلام خلط بينهما أيضاً بينما فرق بينهما عمر رضا كحاله في كتابه معجم المؤلفين حيث ذكر أولاً ترجمة حيدر الآملي وقال كان حياً سنة ٧٧٠ هـ ثم ذكر بعده بقليل حيدر بن علي بن حيدر القاشي وقال محدث من آثاره المعتمد من المنقول فيما أوحى إلى الرسول فرغ من كتابته سنة ٧٧٦ هـ فلمعاصرة الرجلين وقع الخلط والخطأ من المترجمين وقد تنبه صاحب إيضاح المكنون في الذيل عن كشف الظنون وترجم له ترجمة مستقلة لم يقع فيها خلط بينه وبين الآخر فقال: «المعتمد من المنقول فيما أوحى إلى الرسول من الحديث لبهاء الدين حيدر بن علي بن حيدر القاشي» فرغ من كتابته سنة ٧٧٦ هـ ومما يدل على التفرقة بين الرجلين هو أن حيدر الآملي شيعي وأن حيدر بن علي بن حيدر القاشي سني أن علماء الشيعة الذين ألفوا في طبقات الشيعة كصاحب أعيان الشيعة وكذلك الخوانساري صاحب روضات الجنات فقد تم البحث فيهما عن ترجمة هذين الرجلين فترجما لحيدر بن علي بن حيدر الآملي المازندراني العلوي الحسيني حيث ذكر له صاحب أعيان الشيعة ٦/ ٢٧١ - ٢٧٣ ترجمه مطولة ذكر فيها نسبه وشيوخه وتلاميذه وعدد كثيراً من مؤلفاته ولم يذكر من بينها كتاب المعتمد المنقول

وكذلك لم يذكر في نسبه أنه القاشي . علماً بأن المتتبع لهذا الكتاب من فاتحته إلى خاتمته لم يجد فيه أي أمر يمت إلى الشيعة ولا تشم فيه رائحتها والكثير من الروايات الواردة فيه عن الخلفاء الأربعة وأم المؤمنين عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهم أجمعين وذكر في كتابه بعض الأحاديث التي ترد على الشيعة في غلوهم في علي رضي الله عنه والمتتبع للكتاب يجد ذلك والله الموفق للصواب .

منهجه في كتابه

اعتمد على عشرة من كتب السنة يدور حولها ما صح من السنة عن رسول الله ﷺ وهي صحيح أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري وأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي وأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي وأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني وأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني وأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي وأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي وأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل في مسنده اعتمد على ما ذكره هؤلاء في صحاحهم وسننهم ومسانيدهم ونقل كثيراً من الأخبار والآثار عن شرح السنة للإمام البغوي وأشار إلى أحاديث أخرجه رزين العبدري في تجريده عبر عنها بقوله رُوِيَ وقد قسم كتابه إلى ثلاثة أقسام.

١ - القسم الأول: في السوابق والمقدمات.

٢ - القسم الثاني: في المقاصد والمهمات.

٣ - القسم الثالث: في اللواحق والمتممات.

وقد التزم أن يذكر ترجمة لكل سورة من سور القرآن يذكر فيها الغريب من المعاني التي اشتملت عليها تلك السورة واعتمد في هذه التراجم على ترجمة البخاري في كتاب التفسير من صحيحه بالحرف إلا القليل جداً ومنهج البخاري في ترجمته أنه ربما ذكرها عند ابتداء السورة وربما ذكر بعضها في أول السورة وبعضها مفرقاً في الأبواب. أما المفسر فإنه يذكرها بكاملها عند ابتداء السورة وقد نبهنا على صنيع البخاري في ترجمته في الهامش في موضعه

ومن منهجه أيضاً أنه لم يترك سورة من سور القرآن إلا تكلم عليها إلا أنه لم يذكر من آيات السورة إلا ما وردت فيه سنة عن رسول الله ﷺ أو عن صحابته أو عن التابعين رضي الله عنهم سواء في فضل الآية أو غير ذلك مما يتعلق بها. ثم ختم كتابه بخاتمة في تقسيم القرآن مما يتعلق بتحزيبه وتجزئته وتعشيريه وإلى ما ينتهي نصفه الأول وربعه الأول والثاني والثالث والرابع وفي عدد آيه وغير ذلك مما هو كثير.

القيمة العلمية للكتاب

إن هذا التفسير من التفاسير النادرة التي تعنى بالأحاديث والآثار المروية عن رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين فقد سلم من نقل الآراء الشاذة والتفسير بالرأي حيث اعتمد على السنة النبوية وتفسير السلف الصالح وهذا مما جعله فريداً في جنسه لأنه لا يخلو تفسير بالمأثور من الآثار الشاذة والأقاويل الغريبة وهو بحمد الله مسلم من ذلك.

تنبيه: لم نعثر على من تكلم على مولد هذا العالم ولا من تكلم عن تاريخ وفاته ولا على شيوخه ولا على تلامذته ولعل ذلك حصل مما وقع من التباس اسمه باسم حيدر الأملي المعاصر له والمشابه له في الاسم فحصل إهمال لترجمته بالاكْتفاء بترجمة الآخر ظناً من المترجمين أنهما شخص واحد وقد بينا خطأ ذلك فيما سبق.

وصف المخطوطات

المعتمد من المنقول فيما أوحى للرسول ﷺ المؤلف: حيدر بن علي بن حيدر القاشي بهاء الدين.

١ - نسخة مكتبة كوبرلي - تركيا:

رقم الميكروفيلم ٥٤٦.

رقم المخطوط ٢١٣.

عدد الصفحات ١٩٧ صفحة.

بخط العلامة الحسين بن عبد الله الطيبي.

خط نسخ واضح وعليها هوامش مفيدة لشرح كثير من العبارات.

٢ - نسخة مكتبة الأسد الوطنية الحكومية بدمشق - سورية:

رقم المخطوطة ١٧١٤٢.

عدد الصفحات: ٢١٩ صفحة.

فرغ من كتابته سنة ٧٧٦ هـ.

لم نستطع الحصول عليها.

٣ - نسخة مكتبة الإسكندرية (البلدية سابقاً) جمهورية مصر العربية:

رقم النسخة ٦٧١٢.

متسلسل ٣٤٦٥.

عدد الصفحات ٣٤٠ صفحة.

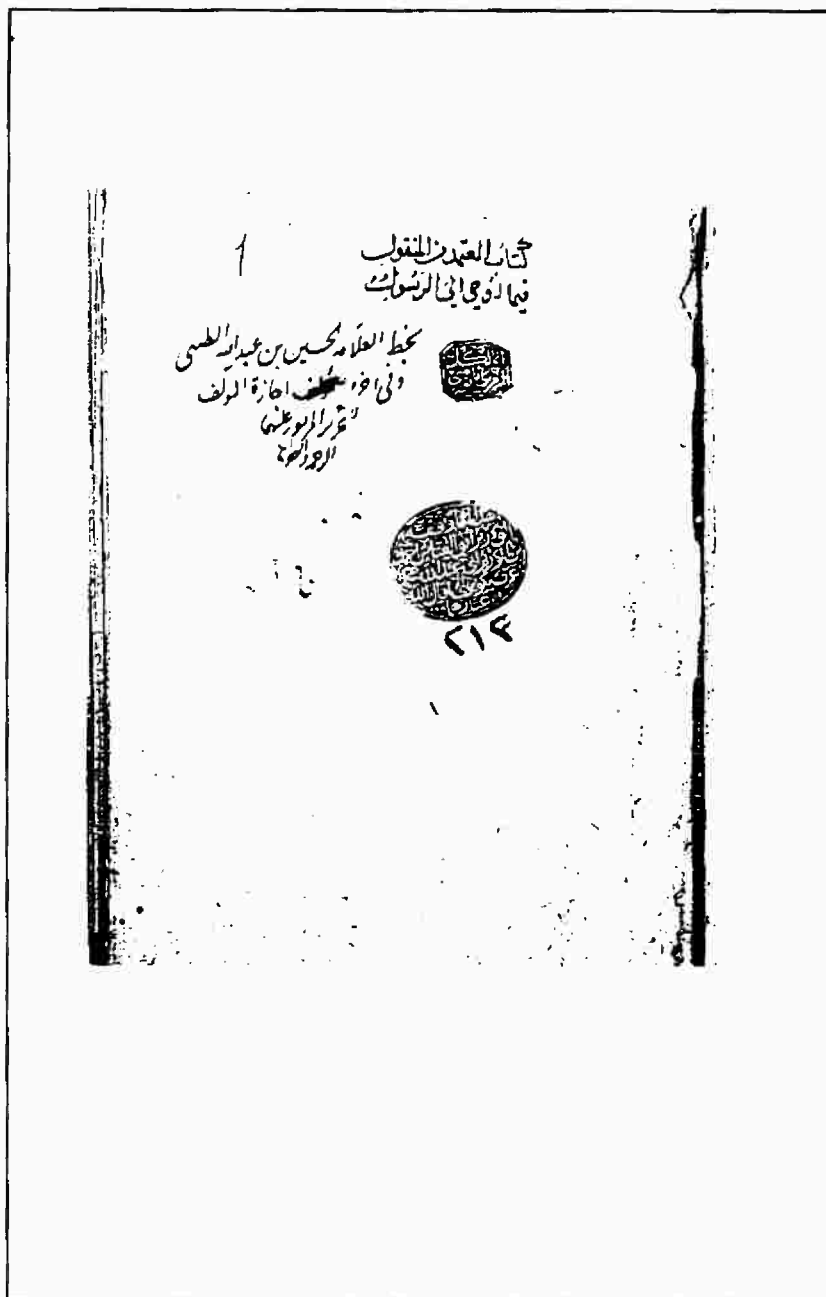
الناسخ: عبد العزيز بن محمود الشرازي فرغ من الكتابة سنة ٧٧٨ هـ
وموجود صورة منها بمركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة.

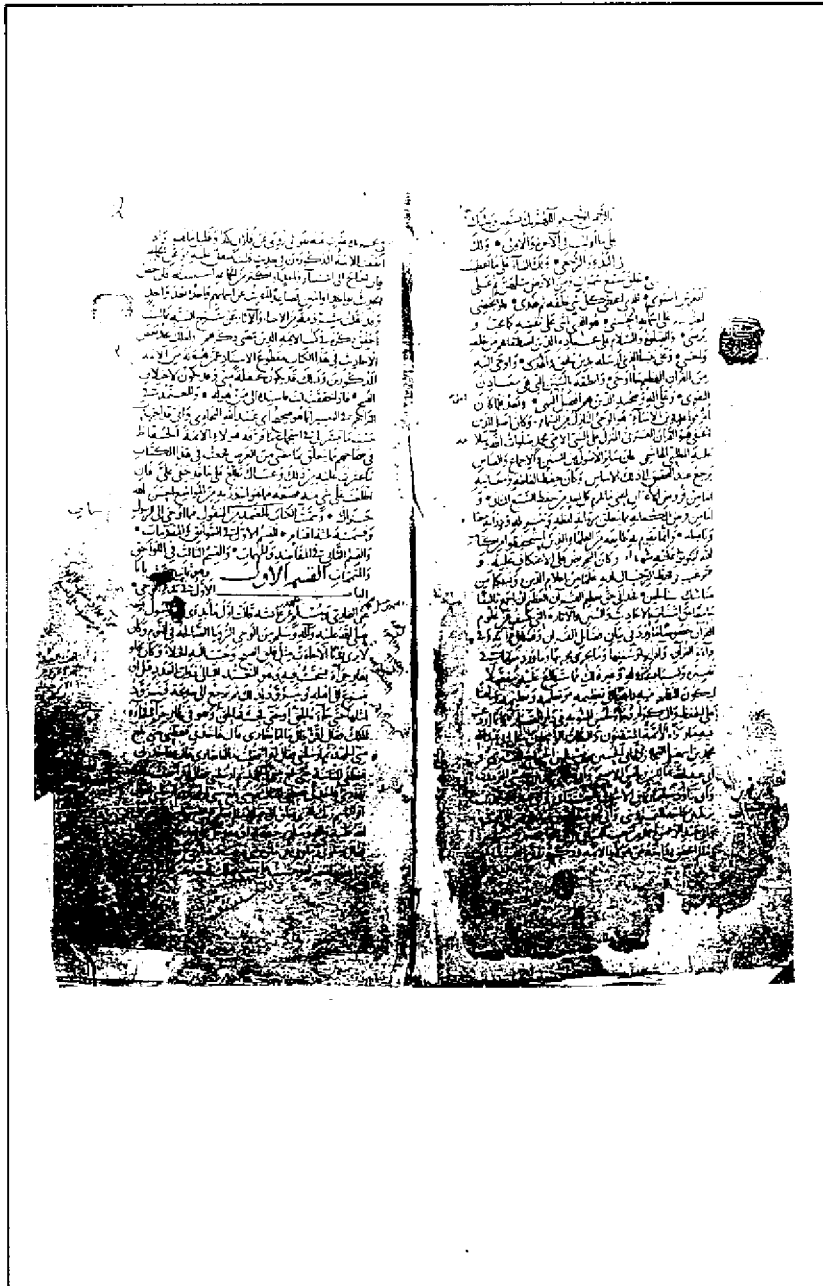
٤ - نسخة بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية تحت رقم ٤١٦
رقم الفيلم ٧٥١.

عدد الأوراق ٩٨ ورقة.

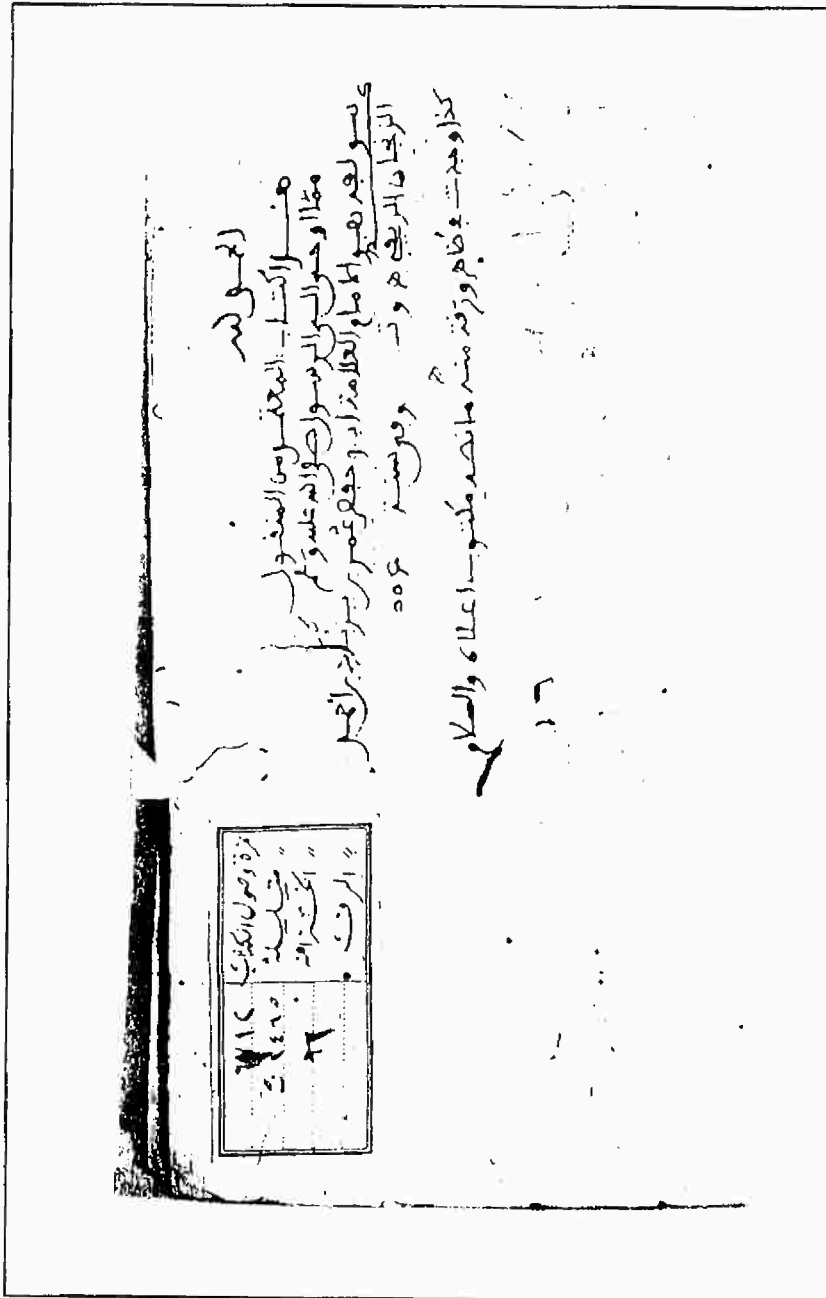
الخط دقيق وصغير جداً غير واضح وكذلك الهوامش غير واضحة.

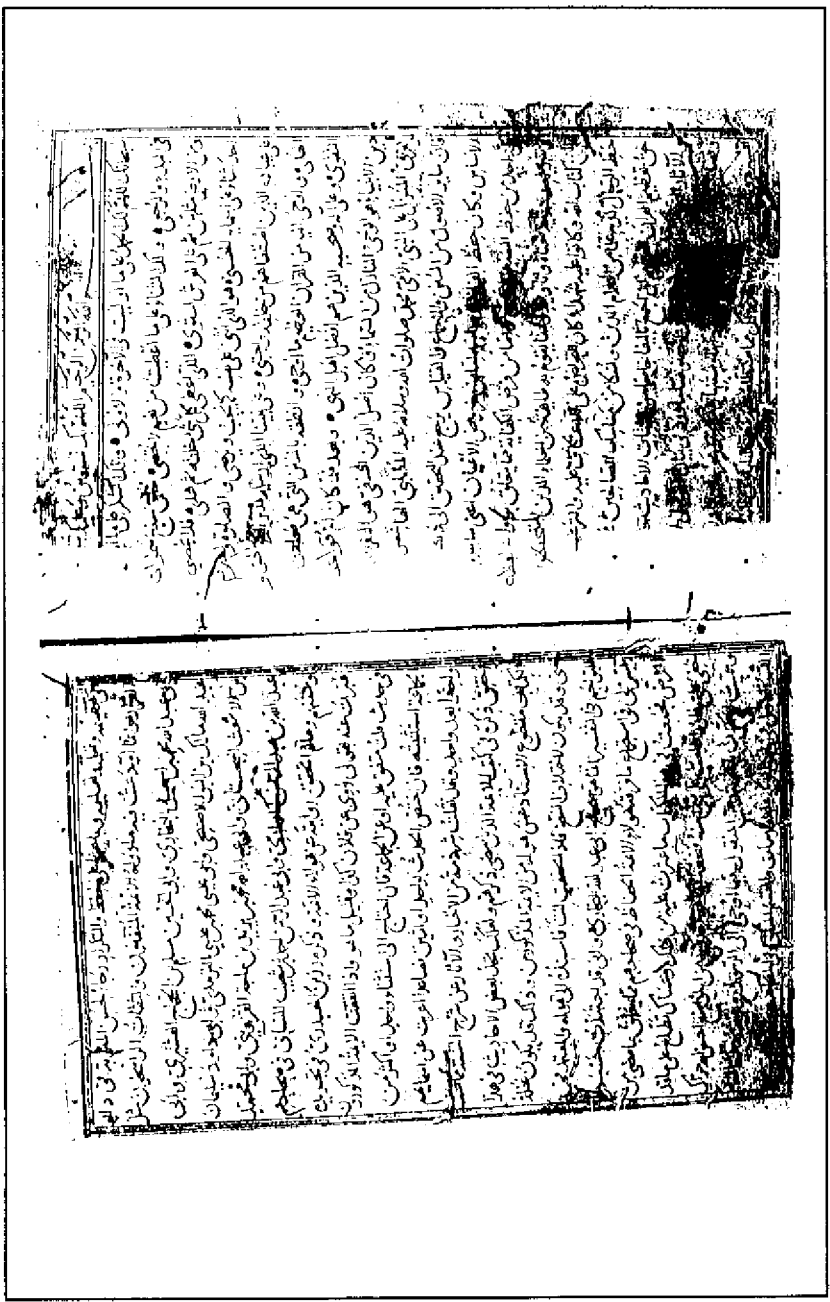
٥ - نسخة دار الكتب المصرية - القاهرة - جمهورية مصر العربية:
وهي النسخة التي اعتمدت عليها وقابلتها بنسخة كوبرلي لوضوحهما
وعدم وجود النقص والمسح فيهما.
عدد صفحاتها: ٢٨٩ صفحة.
الخط نسخه جميل وواضح.
وسنوضح صوراً من النسخ المخطوط حسب تسلسلها.





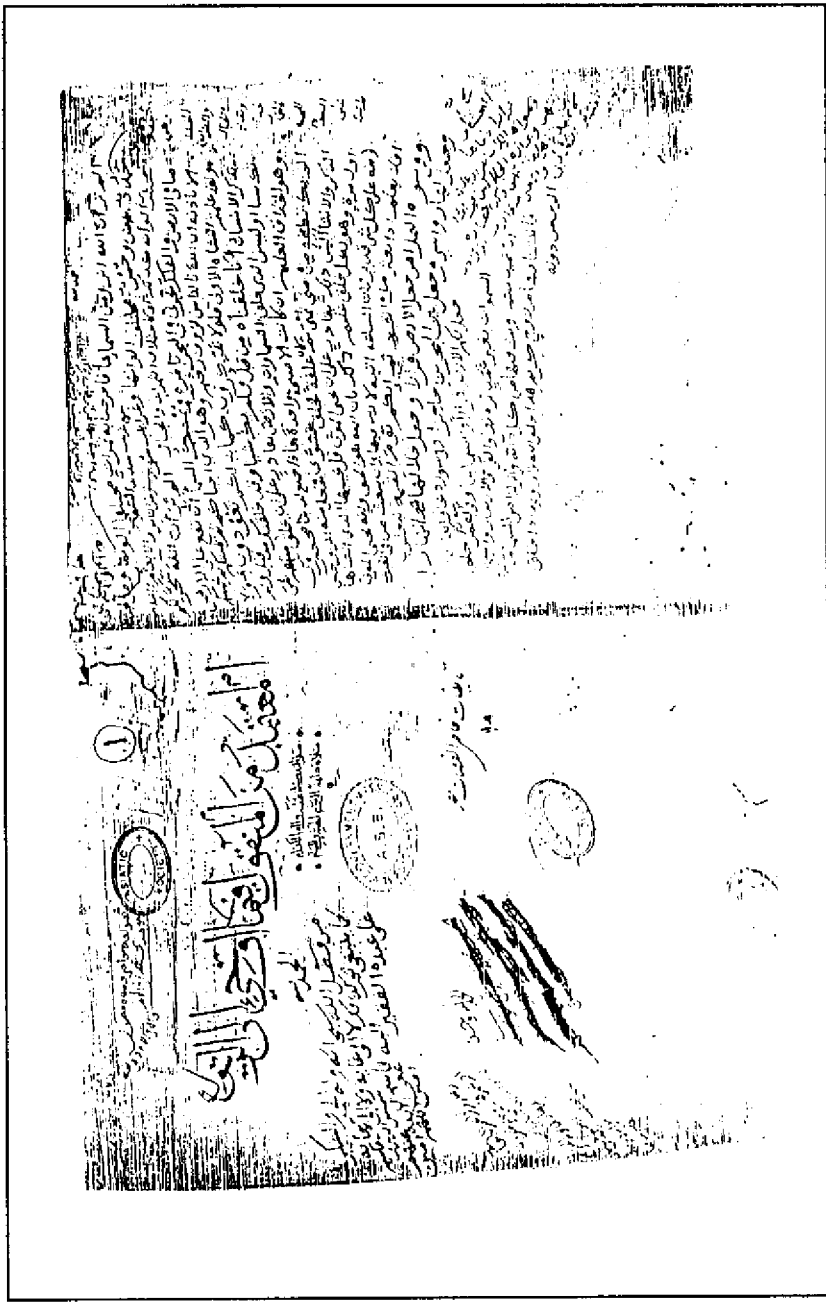
[illegible]

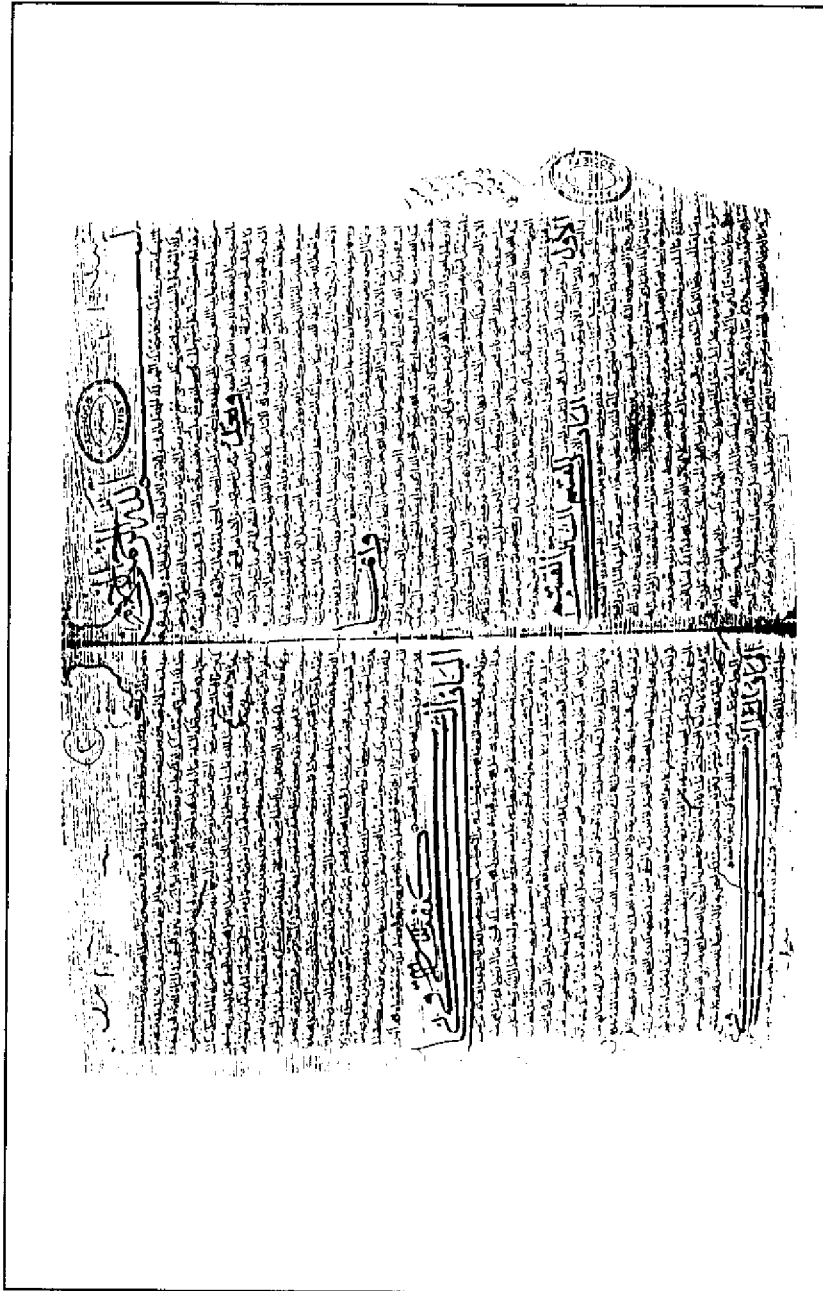


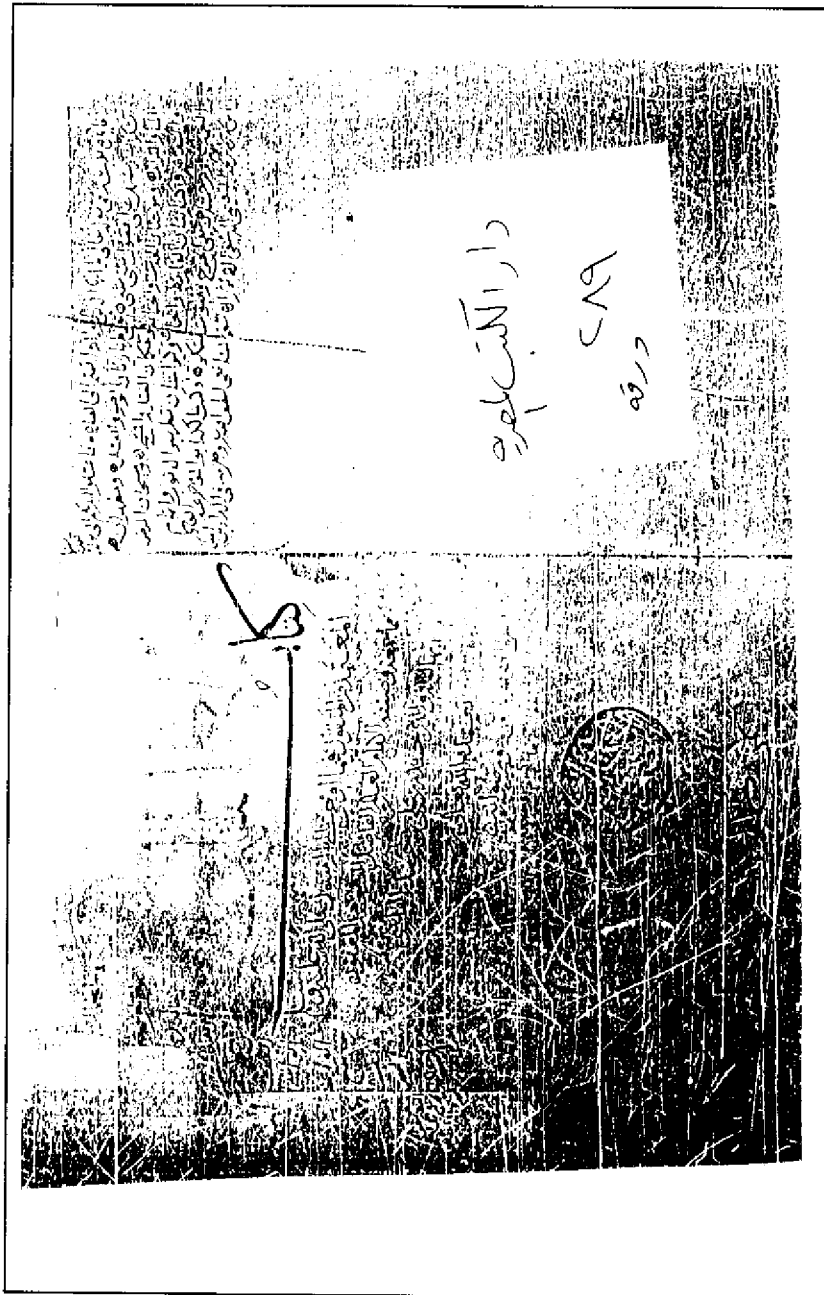


والعقود والوفاء في جميع النعمان فمن لم يتصنعوا ذلك انما
 واعترفوا بغير ذنب على الشائنة انما هي غير واعية ولا موصولة
 الى تبيين الحقائق من العلم والوفاء ولا في تحقيق ذلك بل
 والعقود والوفاء في جميع النعمان فمن لم يتصنعوا ذلك انما
 والعقود والوفاء في جميع النعمان فمن لم يتصنعوا ذلك انما

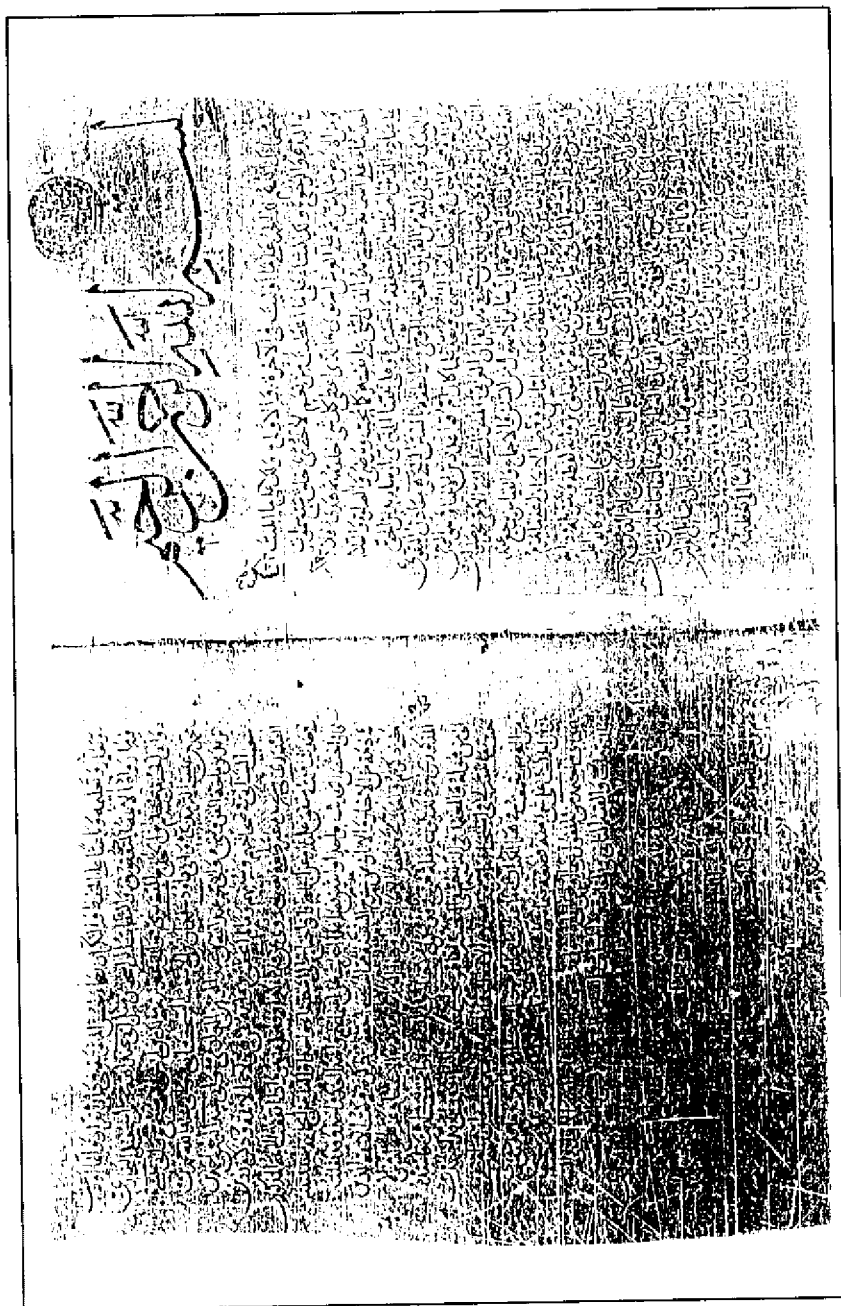
المصالح استنباط هذه النصوص من تحقيق نصيب على الصلح
 صلح من هذا الوجه صريحه اشكركه اعلموا من انما
 وهذا عليه الرجوع والرجوع العرفي
 التيقن انما التيقن الموقوف الا على المعنى الذي
 رجع الى رعايته ووقته واحكامه وغفر
 وحكمه ونفعه ورضياعه القرائن
 ان حدود السيرة وما قد تضمن
 علم بالحق والحق انما في كل حين
 وسعدا به والحق في
 العلى على الحق في
 محله السيرة

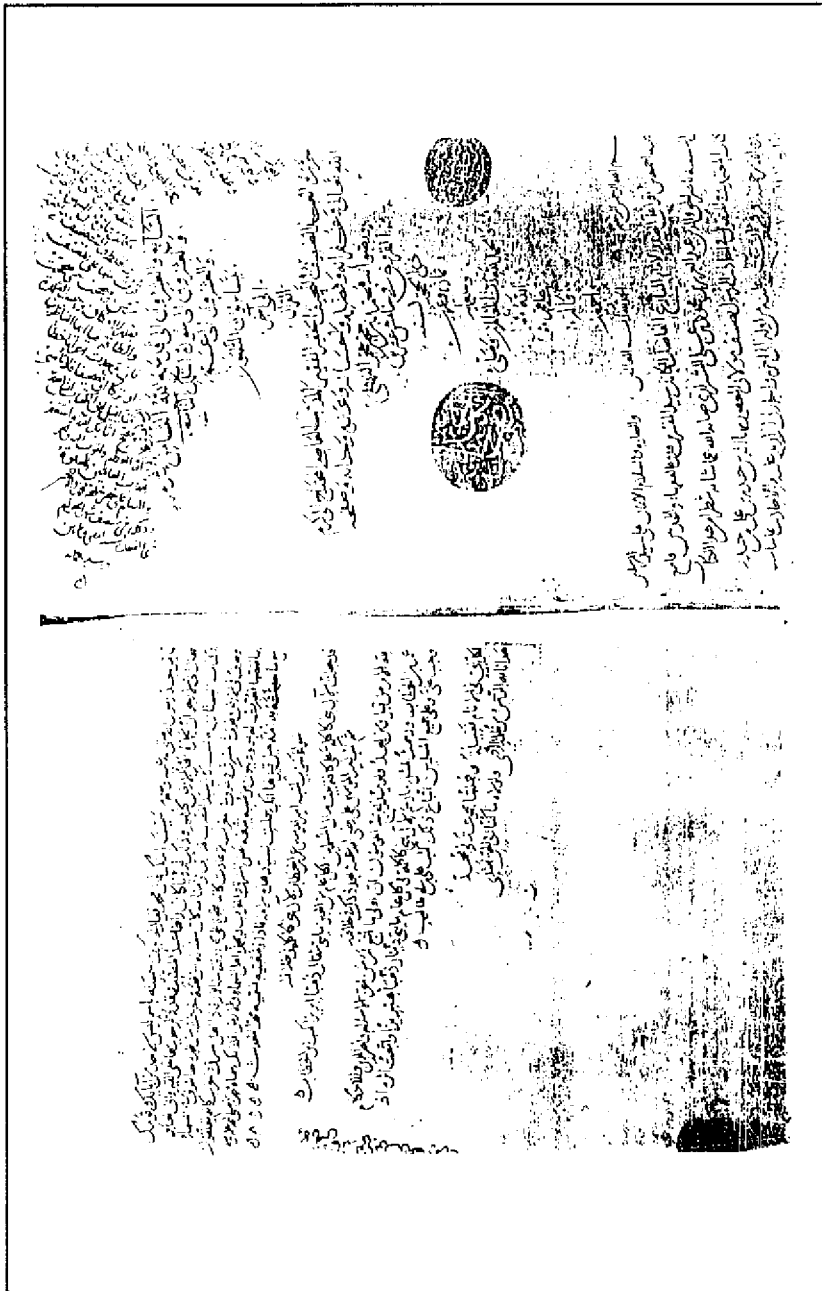






دار الكتب المصرية ٢٨٩ ورقة.





بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك اللهم لك الحمد على ما أوليت في الآخرة والأولى ولك الشكر على ما أبليت في البدء والرجعى ولك الشناء على ما أعطيت من نعم لا تُحصى، خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن ثم على العرش استوى، الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى، فلا يُحصى أحد ثناء على أسمائه الحسنى هو الذي أثنى على نفسه كما يُجب ويرضى والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفاهم من خلقه واجتبى، وعلى نبينا الذي أرسله يبين الحق والهدى وأوحى إليه من القرآن العظيم ما أوحى، وأنطقه بالشنن التي هي معادن التقوى، وعلى آله وصحبه الذين هم أفضل أهل النهى.

وبعد فلما كان أم قواعد دين الأنبياء هو الوحي النازل من السماء وكان أصل الدين الحنفى هو القرآن العربى المنزل على النبي الأمي محمد صلوات الله وسلامه عليه المطلبي الهاشمي، فإن سائر الأصول من السنن والإجماع والقياس يرجع عند التحقيق إلى ذلك الأساس وكان حفظ الفاظه ومعانيه إما من فروض الأعيان أعني ما يلزم كل أحد من حفظ السبع المثاني وإما من فروض الكفاية مما يتعلق برواية لفظه وتنزيله ودراية معناه وتأويله وإنما تقوم به طائفة من العلماء الذين استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء كان التحريض على الاعتكاف عليه والترغيب إلى حط الرحال لديه علماً من أعلام الدين ونسكاً من مناسك الصالحين.

فوجدت أن حق تعظيم القرآن العظيم أن أجمع تأليفاً جامعاً بين أشنات الأحاديث والسنن والأثار التي تكشف عن علوم القرآن خصوصاً ما ورد في بيان فضائل القرآن وفضائل قرائة وفي قراءة القرآن وآدابها وسننها وما يجري

مجراها ما ورد منها في تفسيره وأسباب نزوله وغير ذلك مما أستطيع عليه مُفضلاً ليكون النظر فيه داعياً إلى تعظيمه وتعلمه وتعليمه وباعثاً على الحفاظ والتكرار رجاءً لحسن المثوبة في دار القرار وإنما أودعت فيه ما رواه الأئمة المُتَقَنُونَ والثقات الراسخون مثل «أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري» و«أبي الحسين مُسْلِم بن الحجاج القشيري» و«أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي» و«أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي» و«أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني» و«أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني» و«أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي» و«أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي» في صحاحهم وسُنَنهم.

وما لم أتُحَقِّق برواية عن هؤلاء الأئمة وذكره رزين العبدري في تجريده عبرتُ عنه بقولي رُوي عن فلان كذا وقليل ما هو، وإذا اتفقت الأئمة المذكورون في حديث قلْتُ متفق عليه وعن الجماعة فإن احتاج إلى استثناء واحدٍ أو أكثر من الجماعة استثنيتُهُ فإن أُخْتُصَّ الحديث بواحدٍ أو اثنين فصاعداً أعربت عن أسمائهم واحداً بعد واحد وقد نقلت شُرْذمة من الأخبار والآثار عن شرح الشُّنَّة مما لست أحقق ذكره في كُتُب الأئمة الذين مضى ذكرهم ولعلك تجد بعض الأحاديث في هذا الكتاب مقطوع الإسناد عمن هو له من الأئمة المذكورين وذلك قد يكون غفلة مني وقد يكون لاختلاف النسخ فإذا تحققت أنت فأُسندته إلى من هو له والمعتمد في التراجم في التفسير إنما هو صحيح «أبي عبد الله البخاري» وإنِّي قد اجتهدت حسب ما تيسر لي في استجماع ما فرقه هؤلاء الأئمة الحفاظ في صحاحهم مما يتعلق بما مضى من العرض فجمعت في هذا الكتاب ما عثرت عليه من ذلك وعساكَ تَطْلُعُ على ما قد خفي عليّ فإن أطلعت على شيء منه فضعه فيما هو أجدر به من المواضع أحسن الله إليك وجزاك، وسميت الكتاب: بـ «المعتمد من المنقول فيما أوحى إلى الرسول ﷺ».... وقسمته لثلاثة أقسام: القسم الأول «في السوابق والمقدمات»، والقسم الثاني «في المقاصد والمهمات»، والقسم الثالث «في اللواحق والمتممات».